دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر

(حالة رقمنة الإدارة الجبائية)

Role of digitization of public administration in reducing the manifestations of financial and administrative corruption in Algeria (The state of digitization of tax administration)

سفاحلو رشيد

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، مخبر إستراتيجيات المؤسسات الناشئة، الجزائر، r.seffahlou@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/24 تاريخ القبول: 2024/03/13 تاريخ النشر: 2024/03/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مفهوم، أهداف وخصائص الإدارة الإلكترونية وإبراز مشروعها في الجزائر والتحديات التي يواجهها وإسقاط ذلك على رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري بعد ما شهدت التعاملات الإلكترونية وكذا تطبيقات الحكومة أو الإدارة الإلكترونية في الآونة الأخيرة، خاصة بعد تداعيات الأزمة الصحية العالمية، نموا متسارعا لم يسبق له مثيل من قبل، لذلك أصبح التحول نحو المعاملات الإلكترونية في المرافق العمومية ضرورة حتمية. توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الإلكترونية تخلق نوع من الاطمئنان لدى المواطنين في تعاملهم مع الإدارة، وأن رقمنة الإدارة الضريبية تعمل على تحسين العلاقة بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة، مما يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي.

كلمات مفتاحية: الرقمنة، الإدارة الإلكترونية ، الحكومة الإلكترونية، الإدارة الجبائية، الفساد المالي.

تصنيفات JEL : H26; H71; D73.

Abstract:

This study aims to present the concept and objectives of the digitization of public administration and its characteristics, highlight the electronic administration project in Algeria and the challenges it faces, and project this onto the digitization of the fiscal administration and its role in reducing the aspects of financial and administrative corruption after witnessing electronic transactions as well as government or electronic administration applications in recent times, especially after the repercussions of the global health crisis have witnessed rapid growth that has never been seen before, so the shift towards electronic transactions in public utilities has become an inevitable necessity. The study found that electronic administration creates a kind of reassurance for citizens in their dealings with the administration, and that the digitization of tax administration works to improve the relationship between the tax administration and taxpayers, which allows expanding tax base and increasing tax collection.

Keywords: Digitization, electronic administration, electronic government, tax administration, financial and administrative corruption.

Jel Classification Codes: H26; H71; D73.

المؤلف المرسل: سفاحلو رشيد

1. مقدمة:

رقمنة الإدارة إستراتيجية إدارية تعمل على الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المقدمة للأفراد والمؤسسات من خلال استغلال أمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أثبتت الدراسات مساهمتها في تحقيق العديد من الأهداف على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الجزئي سمحت بتحسين جودة الخدمة المقدمة وتسهيل الحصول عليها بأقل جهد وتكلفة، أما على المستوى الكلي فقد تبين مساهمتها وبشكل ملفت للانتباه في تدنية النفقات العمومية وفي استرجاع الثقة في المؤسسات المقدمة للخدمة العمومية، وفي ظل انتشار أفكار ومبادئ الحكم الراشد فقد تبين نجاعتها مرة أخرى في تحقيق البعض من أهداف الحكم الراشد كالشفافية، النزاهة، العدالة والمساواة، كما ساهمت في التخفيف من بعض مظاهر الفساد المنتشر في مؤسسات الخدمة العمومية، وسعيا منها في تحقيق هذه الأهداف وغيرها عملت مختلف الدول وبغض النظر عن درجة تقدمها على تعميم تطبيقها لتشمل مختلف مؤسسات الخدمة العمومية.

ومن خلال واقع الممارسة الفعلية في تقديم الخدمة العمومية لا يمكن إنكار أهمية تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية التي تساهم في تخفيف الإجراءات، وتقديم الخدمة في وقت وجيز ودون عناء التنقل إلى الإدارة أو المصلحة المعنية بحثا عن الوثيقة أو الخدمة، كما لا يمكن تجاهل الدور الإيجابي للتعاملات الإلكترونية والرقمية في تحقيق المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات التي يقدمها المرفق العام، بالإضافة إلى ما تحققه الخدمة الإلكترونية من شفافية في الوظيفة العمومية، عكس ما قد يكون عليه الوضع في ظل الإدارة التقليدية التي توفر حظوظا أكبر لأصحاب الطرق الملتوية والفاسدة في الحصول والاستفادة من الخدمات العمومية، ففي المجال الضريبي بصفة خاصة تبرز أهمية المعاملات الإلكترونية في تحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية من جهة، بالإضافة إلى تحسين مستويات الفرض والتحصيل الضريبي من جهة أخرى، وما الغاية الرئيسية في اعتماد الأنظمة الإلكترونية والرقمية في الإدارة الجبائية إلاّ محاولة للتقليل من الخروقات التي يقوم بها المكلف بالضريبة بهدف التهرب من أداء ديونه الضريبية، ففي ظل الإدارة التقليدية واجهت الإدارة الضريبية الجزائرية العديد من الصعوبات والمشاكل في التعامل مع المكلفين بالضريبة بسبب غياب آليات فنية وتقنية محكمة للتصدي لأي تصرف غير مشروع يهدف إلى التخلص من دفع المستحقات الجبائية أو تخفيض العبء الضريبي.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمات والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الإدارة الجبائية الجزائرية؟

وتتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم رقمنة الإدارة العمومية؟
- ما هي مختلف مظاهر الفساد في البيئة الإدارية الجزائرية؟،
- كيف يساهم التسيير الإلكتروني في تحسين مردودية الإدارات العمومية في الجزائر؟
- ما هو دور رقمنة الخدمات الجبائية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر

أهمية الدراسة:

يمكن إدراك أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع الرقمنة الذي أصبح يكتسي أهمية بالغة في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت الرقمنة من أهم وأبرز المواضيع التي تشهدها دول العالم في ظل الثورة المعلوماتية والرقمية، لذلك أصبح التحول نحو المعاملات الإلكترونية وخاصة في المرافق العمومية ضرورة حتمية على كل دولة لمواكبة التغيرات والمستجدات العالمية، لما لها من انعكاسات إيجابية في خدمة المواطنين. كما يكتسب البحث أهميته من خلال تناوله لموضوع الفساد وخطورته وآثاره السلبية على جميع الميادين، وأصبح من أهم المعوقات أمام الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة وإقامة الحكم الراشد، الأمر الذي يتطلب إعطاء أهمية خاصة لهذه الظاهرة.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مضمون رقمنة الإدارة الجبائية،
- التعرف على مظاهر الفساد الإداري والمالي في القطاع العام الجزائري،
- التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في الحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي في القطاع الجبائي

منهجية البحث ومحاورها:

على ضوء طبيعة الموضوع والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للبحث في مختلف الظواهر والموضوعات العلمية ووصفها وتحليلها، وذلك بالاعتماد على مختلف المراجع والمصادر التي تناولت موضوعه، وإنتقاء المعلومات الضرورية منها لإبراز الإطار العام للرقمنة والحكومة الإلكترونية، الفساد الإداري والمالي وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات،
- الفساد الإداري والمالي في القطاع العام الجزائري،
- دور رقمنة الخدمات الجبائية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر

الدراسات السابقة

2. الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي أضافتها الثورة الهائلة في مجال المعلومات والاتصالات، والتي أحدثت تحولا مهما وكبيرا في أداء المؤسسات، وساهمت في تحسين إنتاجها وتقديم خدمتها، لذا أصبح من الضروري توجيه وتسليط الضوء نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية والاهتمام بهذا التوجه لما له من دور في التأسيس لحتمية إدارية جديدة قائمة على التقنية المتقدمة والمتطورة.

1.2.مفهوم الإدارة الإلكترونية:

من السمات الأساسية للعصر الذي نعيش فيه زيادة حجم المعلومات وكذا استخداماتها، وازدياد اعتمادنا عليها في حياتنا اليومية، ويتجلى ذلك بصورة واضحة في نمو شبكة الانترنت، وتزايد الاعتماد على استخدام البريد الالكتروني، وتزايد عدد المواقع الالكترونية التي تقدم خدماتها على الشبكة العالمية، فبدأ الإنسان ينتقل إلى الحياة الرقمية بعد ظهور ما يسمى بالتقنية الرقمية أو الالكترونية، وفي ظل هذا التقدم العلمي كان لا بدّ لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من هذه التقنية في كافة المجالات بما فيها مجال الإدارة، وتعد الحكومة الالكترونية من أبرز نتائج الثورة التقنية، حيث أدى ظهورها إلى قفزة نوعية في أداء الأعمال وتقديم الخدمات للمواطن، وإذا كان البعض يستخدم عبارة الحكومة الإلكترونية للتعبير عن عملية استخدام وسائل الإعلام والاتصال وتقنياته الحديثة لتطوير أداء الإدارة ولا سيما تلك التي لديها علاقة مباشرة بالمواطن، فإنّ البعض الآخر لا يرى داعيا لاستخدام عبارة الحكومة الإلكترونية، ويقترح الاكتفاء فقط باستعمال عبارة الإدارة الإلكترونية لتأدية المعنى ذاته، على اعتبار أنّ الإدارة الإلكترونية هي الجزء الذي يختص بتحويل جميع المعلومات والوظائف الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية، وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة أو الجهاز الإداري ولا يخرج ذلك عن حدود الإدارة، أمّا الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل وتعني العمليات الإلكترونية التي من خلالها يتم الربط بين الإدارات التي تطبق الإدارة الإلكترونية (قاشي، لواح، و جبلي، 2013، صفحة 83).

وفي سبيل التوفيق بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها إدارات الدولة نتبنى في مقالنا استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية لتحقيق ذلك التوافق على اعتبار أنّ المراد والمقصود هو إدارة الأمور بطريقة إلكترونية وليس ممارسة الحكم بطريقة إلكترونية، وبالرجوع إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية فهو من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، لذلك تباينت وكثرت التعريفات التي قدمها الباحثون لهذا المفهوم، فمنهم من عرف الإدارة الإلكترونية على أنها مدخل معاصر للإدارة يقوم بإحلال الوسائل الإلكترونية والبرامج الحديثة محل

الوسائل التقليدية كالورق والقلم، وتتمثل هذه الوسائل في التطبيقات الإلكترونية والبوابات الرقمية وقواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وقد تصل حد استخدام المكتب الإلكتروني والاستغناء نهائيا عن الورق، وهذا كله لتخفيض التكاليف وزيادة الأداء وتحسين جودة الخدمة (بركان، 2023، صفحة 648)،كما عرفت كذلك على أنها ميكنة الأعمال أي نقلها وتحويلها من أعمال ورقية إلى أعمال إلكترونية بالاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة (جبور، 2017، صفحة 10)، ومن خلال هذه التعريفات السابقة نلاحظ ذلك التوافق الكبير بينها فيما يخص تعريفها للإدارة الإلكترونية رغم اختلاف أحيانا العبارات والمصطلحات المستخدمة، فجميعها تتفق حول المضمون والغاية من التحول نحو الإدارة الإلكترونية، فبالنسبة لمضمون التحول نحو الإدارة الإلكترونية فهو يركز على الانتقال والتحول في نمط تقديم الخدمات وأداء الأعمال والأنشطة الإدارية من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني والرقمي عن طريق الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الرقمية، وبالنسبة للغاية من التحول نحو الإدارة الإلكترونية فهي تتمثل في تخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات وزيادة الأداء وتحسين جودة الخدمة وتعزيز الشفافية.

2.2. أهداف الإدارة الإلكترونية:

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال جذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى أساليب حديثة تقوم على تكنولوجيات الإعلام والاتصال قصد تجسيد عدد من الأهداف نذكر منها (عطيوي و عيساوي، 2017، صفحة 274):

- تحقيق الفعّالية بما يمكن من الرفع في إنتاجية الوحدة الإدارية،
- تحسين جودة الخدمة المقدمة من خلال توفير مختلف الخدمات التي تندرج ضمن احتياجات الأفراد وكذا تحسينها،
- تساعد على استعادة الثقة في الإدارة والتي تعد شرطا أساسيا من شروط الحوكمة الرشيدة، كما تساهم في تعزيز الديمقراطية الإلكترونية من خلال تمكين الأفراد من المشاركة في المسار الديمقراطي التشاوري وتعزيز الشفافية بما يمكن من محاربة الغش والفساد،
- تبسيط الإجراءات بما يسمح بتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات بشكل مبسط وسريع لاسيما في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة،
- تخفيض التكاليف حيث يتطلب التحول للإدارة الإلكترونية عند الانطلاق القيام باستثمارات معتبرة قصد دفع عملية التحول غير أنّ ذلك سيمكن من تخفيض التكاليف لاسيما تكلفة العمالة واللوازم الإدارية والورق.

بالإضافة كذلك إلى تقديم الخدمات للمستفيدين بدون انقطاع وعلى مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع وحتى في أيام العطلة، وكذلك تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة، وإيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني، وكذلك تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية بالإضافة إلى الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مقدار فقدانها.

3.2.خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتسم الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الإدارة التقليدية، والتي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي (تقرارت، سلاوتي، و بصري، 2020، صفحة 87):

- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا ورق حيث عوضت الوسائل الإلكترونية الورق فيما يخص طلب الوثائق، الحصول على البيانات ومعالجتها؛
- الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا مكان حيث يمكن الاستفادة من خدمات المؤسسات الإدارية المقدمة إلكترونيا في أي مكان عند الحاجة إليها؛
- استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال في أداء الأعمال الإلكترونية؛

- القضاء على الهرمية والبيروقراطية في التنظيم وتبسيط إجراءات وتكاليف العمل؛
- الاستجابة السريعة والفورية لمتطلبات طالبي الخدمة ومنظمات الأعمال من خلال التفاعل والاتصال المباشر فيما بينهم إلكترونيا وانخفاض أوقات إنجاز العمل؛
- تجاوز الحدود الزمنية والمكانية التي تقيد وتعيق حركة التعاملات؛
- اعتماد مبدأ التكامل لاستثمار الجهد والوقت والحيز المكاني؛
- توفير المتابعة والمراقبة الإلكترونية لسير الأعمال واستبدال البريد الصادر والوارد بالبريد الإلكتروني الذي يوفر المزيد من الوقت والجهد والتكلفة؛
- الإدارة الإلكترونية هي تنظيم غير جامد وتعمل من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

4.2.مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

يعد مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال بداية من العام 2009 ، في إطار تشاورات شملت مؤسسات و إدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين و خواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارة العمومية، قطاع التربية والتعليم...) بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين ، وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة و متكاملة لتأطير وتحسين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، و التي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية.

تميزت سنة (2015) بتسريع وتيرة عصرنة الإدارة بهدف تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن من خلال جملة من التدابير تمثلت خصوصا في:

- تخفيض أجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية بالإضافة إلى إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية بعد ربط مختلف الإدارات والمصالح الإدارية بهذا السجل؛
- تسهيل حصول المواطن على الوثائق الإدارية فقد تم تخفيض آجال تسليم الوثائق البيومترية خاصة بعد تحول استخراج وثائق جواز السفر وبطاقة التعريف والبطاقات الرمادية لمصالح البلديات؛
- إطلاق أنظمة الدفع البنكي والحسابات البريدية وبطاقات السحب الإلكتروني؛
- إصدار السجل التجاري الإلكتروني والبوابة الرقمية **سجل.كوم** الخاصة بالمركز الوطني للسجل التجاري والتي تقدم العديد من الخدمات الإلكترونية لأعوان النشاط الاقتصادي؛
- رقمنة قطاع العدالة الذي سمح بتقديم العديد من الخدمات كشهادة الجنسية الإلكترونية وشهادة السوابق العدلية الإلكترونية والنظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي، ونظام تسيير الأوامر بالقبض وغيرها من الخدمات الإلكترونية الأخرى؛
- رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي مست مختلف المحاور المتعلقة بالبحث العلمي والنشاط البيداغوجي والخدمات الجامعية والوصول لأول مرة إلى **صفر ورق** خلال التسجيلات الجامعية للموسم الدراسي 2024/2023.

يحمل مشروع الجزائر الإلكترونية رؤية إستراتيجية لتحسين حياة المواطنين وتحقيق الرفاهية الإلكترونية وإدماج المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة ضمن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وقد أشركت جميع القطاعات الوزارية في بلورة هذا المشروع مع إسناد مهمة التنفيذ لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال كونها المختص الرئيسي في هذا الميدان مع إشراك الوزارات الأخرى، وقد سطر المشروع 13 محورا رئيسيا هي: (بركان، 2023، صفحة 651)

- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية،
- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات،
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- دفع تطور الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة،
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة،
- تطوير القدرات البشرية،
- تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع،
- ضبط الإطار التشريعي والتنظيمي،
- المعلومة والاتصال،
- تثمين التعاون الدولي،
- آليات التقييم والمتابعة،
- الإجراءات التنظيمية،
- الموارد المالية.

وتتفق هذه المحاور في سعيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة لإنجاح المشروع أهمها هو تحقيق الفعّالية والجودة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين في مختلف القطاعات والمجالات، وكذلك القضاء على البيروقراطية من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية التي يتم من خلالها الحصول على الخدمة، بالإضافة كذلك إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين وتقريب الإدارة من المواطن. (قادةبن عبد الله و بن حمو، 2022، صفحة 586)

5.2. تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

راهنت السلطات العليا في الجزائر على تبني مشروع الإدارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة والتوسع فيه للتخلص من التسيير التقليدي الذي أرهق كاهل المواطن بسبب التعقيدات الإدارية الروتينية والبيروقراطية، إلاّ أنّ الملاحظ على أرض الواقع أنّ تطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بشكل صحيح وسليم تواجه العديد من الصعوبات والعوائق والتحديات، لأنّ الإدارة الإلكترونية تستوجب تغييرا جذريا في العمل الإداري التقليدي وتغييرا جذريا في ممارساته وآلياته وإجراءاته، كما تستوجب تغييرا في الثقافة التنظيمية السائدة في بيئة العمل وفي كل مؤسسة أو إدارة، بالإضافة إلى ضرورة توفر وعي جماهيري وتوفر إمكانيات مادية وتقنية وحتى بشرية تشكل في مجموعها البنية التحتية لضمان نجاح إرساء الإدارة الإلكترونية، ومن جملة التحديات التي تواجه تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة في الجزائر نذكر على سبيل **الذكر ما يلي**: (قادةبن عبد الله و بن حمو، 2022، صفحة 588)

- **ضعف البنية التحتية ومحدودية انتشار الانترنت في الجزائر**:إذ أنّ البنية التحية للمعلومات والاتصالات ضعيفة في الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة أجهزة البرمجيات والتكنولوجيات الحديثة وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة بعد جائحة كورونا والتوترات السياسية والعسكرية في الكثير من المناطق في العالم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الاتصالات وضعف تدفق الانترنت.

- **انتشار الأمية الإلكترونية**:إذ تنتشر الأمية الإلكترونية على نطاق واسع في الجزائر وحتى بين الطبقات المثقفة، فالكثير من الأفراد المستهدفين من خلال خدمات الإدارة الإلكترونية لا يحسنون ولا يتحكمون في التقنيات الحديثة للتكنولوجيا ولا يحسنون استخدام البرامج الإلكترونية.
- **مقاومة التغيير**: بما أنّ الممارسات الإدارية البيروقراطية في الأجهزة الإدارية الجزائرية عمرت لعقود طويلة من الزمن، فمن الطبيعي أن يتم مقاومة أي تغيير يحدث على مستوى الأجهزة الإدارية من طرف أفرادها لأنه يعتبر بالنسبة لهم حالة من التهديد قد تؤثر على حالة الاستقرار والأمن التي ميزت بيئة العمل خلال الفترات السابقة ومكتسباتها.
- **نقص الكفاءة البشرية في مجال التقنية**:يعتبر نقص الكفاءة التقنية للموارد البشرية المعنية بتنفيذ عمليات وتطبيقات الإدارة الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجه مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، لذلك يجب تأهيل وإعداد الكوادر البشرية على مستوى الإدارات والأجهزة الإدارية في مجال تكنولوجيا المعلومات بمستوى مقبول من خلال تعزيز التكوين والتدريب على طرق استعمال البرامج والأجهزة وكيفيات إدارة المعلومات اللازمة في مجال الإدارة الإلكترونية؛
- **قلة الأجهزة التكنولوجية**: الإدارة الجزائرية بصفة عامة ما زالت تعاني كثيرا من مخلفات الحقبة والعمل التقليدي وما يزال الوضع التقليدي مسيطر في الكثير من الإدارات والمصالح الإدارية، وقد عاد العمل في الكثير من الحالات إلى الطرق التقليدية التي تعتمد على الورق في تقديم الخدمة العمومية رغم تبني الرقمنة كنتيجة لنقص الأجهزة أو تعطلها وحتى عدم تقبلها للبرامج المتطورة، إضافة إلى النقص الكبير في امتلاك الأجهزة التكنولوجية الضرورية للاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية لدى فئة المستفيدين من خدمات الإدارة الإلكترونية.

هذه التحديات والنقائص التي تناولناها تستوجب معالجة وتعديلات سريعة لإرساء بنية تحتية متينة وقوية للإدارة الإلكترونية في البيئة الإدارية الجزائرية، ولا بد من إيجاد حلول جذرية متكاملة ونهائية لجميعها لأنّها تعتبر من المتطلبات الأساسية للبنية التحية للإدارة الإلكترونية، ونقص أو انعدام أحدها سوف يؤثر على العملية بكاملها.

3.الفساد وآثاره على مجالات التنمية

يشهد العالم اليوم ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتباين في أشكالها وأحجامها، ولعلّ من أهم تلك الظواهر تأثيراً ظاهرة الفساد وبكل أنواعها ومظاهرها أو أنماطها، فقد تزايد اهتمام الحكومات بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضراراً بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1.3.مفهوم الفساد: الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مرّ كل الأزمنة والعصور، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة، ومحرك للثورات والانتفاضات قديماً وحديثاً، وتزايدت هذه الظاهرة وكذا الاهتمام بها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية، حيث لا يقتصر وجودها على مجتمع ما أو دولة دون أخرى، ووجدت في الماضي كما توجد في الحاضر والمستقبل. والفساد الإداري هو أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، لأنه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها، وتعتبر المشكلات المرتبطة بالفساد الإداري ذات طبيعة أخطبوطية متشعبة، فهي ينظر إليها من ناحية على أنها مرتبطة بمدى نزاهة وأخلاقيات القائمين على الإدارة، وأنّ الانحراف في سلوكهم نتيجة الفساد الإداري يؤثر على نظم الإدارة ويقوض الأسس التي تقوم عليها، ومن ناحية أخرى يؤدي الفساد الإداري إلى ضياع الموارد العامة وضياع الموارد ذات النفع العام المخصصة لتحسين أحوال الطبقات الفقيرة، من خلال العدالة في شغل الوظائف العامة، وتوزيع الخدمات العامة على المناطق المختلفة بالتساوي، وليس على أساس الانتماءات السياسية والاعتبارات الإقليمية، وبالتالي يؤثر الفساد الإداري على

مسيرة التنمية الاقتصادية التي تمثل مطمح جميع الشعوب، متقدمة كانت أو متخلفة، وقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة دولية ، لم يعد من الممكن التعامل معها من خلال الإجراءات الوطنية فقط، خاصةً في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي كان من انعكاساته السلبية تطور وسائل وأساليب ارتكاب جرائم الفساد الإداري، وعرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية وعدم تحقيقها لأهدافها.

وبالرجوع إلى مفهوم الفساد وعلى الرغم من الإقرار بأنّ الفساد شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية، إلاّ أنّ هناك اختلاف واضح بين الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم له لدرجة أصبح معها من الصعب الاعتماد على تعريف بعينه، فمثلاً يعرف البنك الدولي الفساد على أنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق **مكاسب خاصة** (الفضيل، 1999، صفحة 05)، **أمّا** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تقريرها لسنة 2003، فقد عرفت الفساد على أنه الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة، إضافة إلى أفعال المشاركة والشروع في كل ما سبق من **أنماط الفساد** ،ويتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية لشخص، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد انتهاك الواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يعتبر هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني **من ناحية أخرى** (السيد، 1999، صفحة 43).

2.3. خصائص الفساد: مهما تعددت أنماط وأشكال الفساد إلاّ أنّ هناك مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الظواهر والأمراض الأخرى نوجز أهمها في النقاط التالية: (فرحات طالب و حميدي العامري، 2011، صفحة 54)

- **خاصية السرية:** تعد السرية من أهم خصائص الفساد ، فهو عمل خفي ومستتر بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو الإثنين معاً، وهي سمة مرافقة للفساد في أغلب الأحيان، إلاّ أنّه من الممكن أن تصبح ممارسات الفساد مألوفة في حالة إستشراء بعض مظاهره في المجتمع وتعايشه معها، حتى تصبح شيئاً عادياً غير مستهجن،
- **خاصية العمدية:** في حالات كثيرة تكون ممارسات الفساد متعمدة وغير عفوية، يقوم بها ممارسوها عن قصد وسوء نية، ولغرض تحقيق غاية أو غايات شخصية، معنوية كانت أو مادية، فهم يقومون بها عن معرفة ودراية، وهناك حالات ترتكب فيها ممارسات الفساد عن غير قصد ودون وجود نية مسبقة ويعتبرها المشرع أفعالاً فاسدةً يعاقب عليها القانون،
- **خاصية المشاركة:** قد يقع الفساد من طرف شخص واحد، ولكن عادةً ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، ذلك لوجود علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف الفساد،
- **خاصية سرعة الإنتشار:** تتميز ممارسات الفساد بسرعة انتشارها، وخاصة عندما تكون الممارسات الفاسدة ناتجة عن المسؤولين الكبار في الدولة، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم، ممّا يعطيهم القوة للضغط على باقي أطراف الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعاً أو كرهاً، كما أنّ خاصية سرعة الانتشار التي يتميز بها الفساد لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل تتعداه للانتقال من دولة إلى أخرى، خاصة في ظل ظروف السوق الدولية المفتوحة والعولمة،
- **التخلف الإداري والتشريعي:** يترافق الفساد في كثير من الأحيان ببعض مظاهر التخلف الإداري، مثل تأخير المعاملات، والتغيب عن العمل، وسوء استغلال الموارد من وقت وإمكانات، والعصبية ضدّ المتعاملين مع الجهاز الإداري، ممّا يؤدي إلى ظهور وتنامي مشاعر عدم الرضا والاستياء لدى الأفراد الصالحة العاملة في الجهاز الإداري، وما يترتب عن كل هذا من آثار سلبية تنعكس على الأداء، وفقدان الحافز والدافعية للتميز والإبداع، مما يؤثر على مصلحة المجتمع بأكمله؛

- **خاصية المغامرة والمخاطرة:** تتسم ممارسات الفساد عادة بالمغامرة والمخاطرة، فالشخص الفاسد الذي يتخذ قرارات لغايات شخصية له أو لغيره بعيدة عن المنفعة أو الصالح العام، يعلم مسبقاً أنه يخالف القوانين والأنظمة، كما يعلم أنّ هناك إحتمال لكشف ما يقوم به، وهو يعلم كذلك ما يترتب على ذلك من جزاء، وكل هذا يعد مخاطرة ومغامرة من طرفه.

إنّ الفساد سلوك أناني بكل مظاهره، وهو عيب يتخلل نفس الشخص الفاسد قبل أن يتخلل القوانين والأنظمة واللوائح، فلو كان هناك رادع سلوكي وشخصي، عرفي أو عقائدي لدى الشخص الفاسد لما تجاوب مع الفساد أو حتى سمح به.

3.3. أنماط الفساد: مظاهر الفساد متعددة الألوان مختلفة الأشكال، وليس من السهل فصلها أو تقسيمها إلى مجالات أو مستويات بسبب ارتباطها بعضاً ببعض، ويمكن ذكر أنماط الفساد على سبيل الذكر لا الحصر في (فرحات طالب و حميدي العامري، 2011، صفحة 54)

:

- **الرشوة:** تعرف الرشوة على أنها اتجار الموظف العام في أعمال وظيفته، وذلك بتقاضيه أو قبوله أو طلبه مقابلا نظير قيامه بعمل من أعمال وظيفته **أو** امتناعه عنه؛
- **الاختلاس والسرقة:** تعني السرقة الأخذ أي قيام الموظف بأخذ أموال عينية أو نقدية من التي ليست تحت مسؤوليته وإنما تحت مسؤولية الأخرين، بينما يعني الاختلاس قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية من التي تحت مسؤوليته أو التي في ذمته عن طريق التلاعب والتزوير أو التحريف بالسجلات أو القوائم الخاصة بها؛
- **إساءة إستغلال السلطة والنفوذ أو إساءة استغلال الوظيفة:** وتعني استغلالها من طرف صاحبها لجلب مصلحة خاصة له أو لغيره، أو بهدف الإتجار بها وإستثمارها؛
- **التزوير:** وهو يتضمن تغيير الحقائق وتبديلها واختلاقها عن طريق التلاعب بالمستندات وتغيير محتواها بالإضافة للحذف وتغيير الأرقام وتحريف الكلمات وتبديل الأسماء، وتقليد الأختام الرسمية والتلاعب بالتواريخ وتقليد تواقيع المسؤولين أو تزوير واختلاق وثائق على غرار الوثائق والأوراق الرسمية والمستندات الحكومية والأوراق الثبوتية والهويات الشخصية والشهادات الجامعية وغيرها؛
- **الإهمال الوظيفي:** ويقصد به تراخي الموظف العام عن القيام بالواجبات الموكلة إليه بحكم وظيفته، وبالقدر الواجب من الحيطة والحذر؛
- **هدر الممتلكات العامة وتبديد الأموال العمومية:** والمقصود بها استهلاك الموظف العمومي للمال العام والتصرف فيه تصرف المالك بالإضافة للإسراف والتبذير بشكل يخرجه نهائيا من حيازته وعلى نحو يتعذر معه رده؛
- **التمويل غير المشروع للأحزاب السياسية:** ويقصد به حصول الأحزاب السياسية على المال خارج الإطار الذي حدده القانون، وتوظيفها لتمويل أنشطتها المختلفة ودعم حملاتها الانتخابية، الأمر الذي يساعدها في توسيع نشاطاتها وزيادة تواصلها مع الجمهور لضمان امتدادها بالحصول على المزيد من الدعم الشعبي المتمثل في تزايد عدد الأعضاء المنتمين لها أو المناصرين لها، وهذا ما يشكل انتهاكا للشفافية والنزاهة في الحياة السياسية؛
- **غسيل الأموال:** وتعني تمويه وإخفاء مصدر الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة؛
- **التهرب الضريبي والجمركي:** والمقصود به قيام رجال الأعمال بدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم وفق استثناء أو تلاعب على القوانين؛

4.3.آثار الفساد على مجالات التنمية في المجتمع: في حقيقة الأمر يترتب على ممارسات الفساد آثار سلبية كبيرة تمس جميع مجالات الحياة الإنسانية، وبما أنّ مجالات التنمية في المجتمع تتعدد من الاقتصادية إلى الاجتماعية إلى السياسية فالثقافية والأمنية وغيرها، لهذا تتعدد آثار الفساد على التنمية في المجتمع بتعدد مجالاتهاوالتي يمكن **تقسيمها وتصنيفها إلى:** (الظاهر، 2013، صفحة 53)

- **الآثار الاقتصادية للفساد:** فمن جملة الآثار الاقتصادية للفساد عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، كذلك تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل، وزيادة مستويات التخلف، وزيادة معدلات التضخم ...وغيرها من الآثار السلبية التي تمس بعض المؤشرات الاقتصادية؛
- **الآثار السياسية والأمنية للفساد:** من جملة هذه التأثيرات السلبية عدم الاستقرار السياسي وظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية سواء كانت أفراد أو أحزاب، وخلق الصراع بين طبقات المجتمع ويؤدي الفساد إلى إضعاف الحكومة من الداخل والخارج وينزع عن سياسيي الدولة وقادتها المصداقية والنزاهة ممّا يفقد النظام الثقة لدى المنظمات الدولية، كما يؤدي إلى النيل من سيادة الدولة والتدخل في شؤونها وخصوصياتها، كما يؤدي إلى ظهور جماعات الجريمة المنظمة، والمنظمات المتطرفة، فيؤدي ذلك إلى حالة من أللأمن وتنشيط عصابات الجريمة المنظمة، من خلال سيطرتها على المواقع والوظائف المحورية في الدولة، كالشرطة والجمارك، وإدارات ودوائر الضرائب والقضاء والأحزاب السياسية، فتمرر من خلالها عمليات التجارة المشروعة.
- **الآثار الاجتماعية والثقافية للفساد:** فالفساد يؤدي إلى إحداث خلل في القيم الاجتماعية والثقافية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع، ويؤدي كذلك إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة وسوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع الواحد، ويؤدي كذلك إلى المساس بالأمن وبالصحة العامة، فالرشاوي التي تدفع إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش والمراقبة مثلاً والمتعلقة بالشروط الصحية والأمنية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات، وأنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة، كما يؤدي إلى تعميق وإنتشار حالات الجهل في المجتمع.

4. دور رقمنة الخدمات الجبائية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر

في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة وخاصة في مجال الإعلام والاتصال، وأمام التحديات الكبيرة التي تسعى جميع الدول والمجتمعات إلى كسب رهاناتها في جميع القطاعات والنشاطات، أصبح التحول من الإدارة التقليدية القائمة على التعاملات الورقية إلى الإدارة القائمة على الرقمنة والتي تعرف بالإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لمسايرة مختلف التغيرات التي يشهدها العالم على جميع الأصعدة والمستويات، وتعتبر الإدارة الضريبية من بين الإدارات المهمة التي يمكن من خلالها تعزيز الامتثال والتحصيل الضريبي وتقليل الأعباء على دافعي الضرائب والتقليل من مستويات التهرب الضريبي، ويمكن تحقيق ذلك بفاعلية أكبر من خلال اعتماد الرقمنة في إدارة الضرائب أو ما يعرف الإدارة الإلكترونية للبيانات الضريبة (أو رقمنة الإدارة الجبائية).

1.4. رقمنة الإدارة الضريبية:

تلبية للمخطط التنظيمي الجديد للإدارة الضريبية في الجزائر فقد باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية في قطاع الضرائب على وجه **الخصوص فيما يلي:** (وشان و بلعزوز، 2017، صفحة 71)

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح، وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب إختصاصه،

- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات ...إلخ، وللتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل انشغالاتهم،
- إعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، ممّا يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني،
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة، مما سمح للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الأنترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض،
- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي،
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فأصبح يكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف هذا الإجراء إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي،
- إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص،
- إعتماد العديد من المؤسسات والشركات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.

2.4. واقع رقمنة النظام الضريبي في الجزائر:

من أجل إدراج رقمنة الإدارة الجبائية باشرت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات الحديثة تسهم في ذلك نذكر أهمها في النقاط التالية:

- **الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب:** يعتبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب في الجزائر **www.mfdgi.gov.dz**بوابة مهمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الجبائية، وذلك من خلال الخدمات الإلكترونية العديدة التي يقدمها للمكلفين التي نذكر منها: (حموش و بوضياف، 2021، صفحة 208)
  - نشر مختلف الوثائق والتشريعات الجبائية التي يحتاجها المكلفون بالضريبة،
  - نشر كل الإعلانات والأخبار الجديدة في مجال الضرائب،
  - التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة عن طريق **الرسائل الإلكترونية** .
- **رقم التعريف الجبائي NIF:** يعتبر رقم التعريف الجبائي أداة للتسيير والمحور الرئيسي للدليل الوطني للسكان الخاضعين للضرائب، وهذا من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وتسهيل التحديد الدقيق لهوية دافعي الضرائب، وقد عملت الإدارة الجبائية على تسهيل الحصول على NIF من خلال تخصيص موقع إلكتروني https://nifenligne.mfdgi.gov.dz والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بطلب هذا الرقم إلكترونيا.
- **نظام المعلومات الجبائي جبايتكjibayatic** : (قوادري، 2022، صفحة 240) تم الإطلاق الفعلي لنظام المعلومات الجبائي جبايتك سنة 2017م، ومن خلاله يمكن للمكلفين التصريح بالتزاماتهم الضريبية عن طريق الموقع الإلكتروني https://jibayatic.mfdgi.gov.dz، وتتميز عملية إيداع التصريحات بالسهولة والبساطة، فما على المكلف سوى إدخال المبلغ الخاضع للضريبة بينما تتكفل خوارزميات الموقع بحساب مبلغ الضريبة الواجب دفعه، كما تم استحداث بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021م التصريح الإلكتروني للميزانية الجبائية، وتتمثل مزايا هذا النظام بالنسبة للإدارة الضريبية في:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا باستقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي،
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة،
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية،
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة،
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض،
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط،
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات،
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

أما فيما يخص المكلفين بالضريبة فتتمثل مزايا هذا النظام بالنسبة لهم في:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية،
- الولوج إلى الإدارة الجبائية على مدار 24 ساعة وخلال كامل أيام الأسبوع،
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية،
- الولوج إلى إستمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها،
- دفع ضرائبه ورسومه عن طريق الأنترنت،
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي،
- طلب الشهادات الجبائية،
- تقديم طعون إلكترونية (طعون ولائية، تخفيض مشروط وغيرها)،
- طلب امتيازات جبائية.

- **الدفع الإلكتروني:** يعتبر دفع الضرائب من بين المشاكل التي يعاني منها المكلفون بالضريبة، حيث تزيد الضغوطات على المكلفين بالضريبة من خلال طرق الدفع التقليدية، ولهذا عملت الإدارة الجبائية الجزائرية كمرحلة أولى على توفير خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات على أن تعمم هذه الخدمة على جميع الإدارات الجبائية خلال فترات لاحقة. (حموش و بوضياف، 2021، صفحة 209)

3.4. مظاهر الفساد في الإدارة الضريبية:

تشهد الإدارة الضريبية أو قطاع الضرائب العديد من أوجه ومظاهر الفساد التي تشيع وتنتشر فيه، غير أنّ المظهر الأكثر شيوعا في هذا القطاع هو التهرب الضريبي بحكم أن المهمة الرئيسية لهذا القطاع هو تحصيل وجمع الضرائب، هذه الضرائب التي تعتبر اقتطاع مالي تقتطعه الدولة جبراً من الأعوان الاقتصادية من أجل تحقيق المنفعة العامة، فالتهرب الضريبي هو استعمال المكلفين بالضرائب وبالرسوم لأساليب متعددة للتخلص من التزاماتهم الضريبية، والتي يرون أنها عبئ تثقل كاهلهم، وهو ما يؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية، ممّا يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية التي ترسمها السياسة المالية للدولة، الأمر الذي يضطرها إلى تعويض النقص الحاصل بفرض ضرائب ورسوم جديدة

أو برفع معدلاتها، وهذا بدوره يؤثر سلباً على توزيع الدخل ومبدأ العدالة والتنمية الاقتصادية، وتحديد مفهوم التهرب الضريبي متعلق بالكيفية التي يتم بها التخلص من دفع المستحقات الجبائية، وذلك إمّا بالغش الضريبي أو التجنب الضريبي، فهما ظاهرياً يؤديان إلى نفس الهدف الذي يتمثل في تخفيض العبء الضريبي، غير أنه من الناحية الجوهرية فإنّ التجنب الضريبي هو محاولة التحايل على التشريعات دون أي مخالفة قانونية ولا يقع على المكلف أي عقوبة، بينما الغش الضريبي فهو مخالفة القانون الجبائي ويترتب على المكلف عقوبة لمخالفته القانونية، وقد عرّف الغش الضريبي على أنه الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جداً كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات وغيرها (Barilari, 1992, p. 92)، ومنه يكون الغش الضريبي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى استعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليسية قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه جزئياً أو كلياً، بينما التجنب الضريبي فيعرف بأنه محاولة التملص من الضرائب في **حدود القانون** (Margairaz, 1991, p. 25) ، فهو إذن فن تفادي الوقوع في مجال تطبيق القانون الجبائي، إذ يلجأ من خلاله المكلف بالضريبة إلى شتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القوانين والنصوص التشريعية، ويستفيد من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بفعل تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام صياغة نصوصه، ومهما اختلفت الكيفيات التي يتم من خلالها التهرب من دفع الضرائب المستحقة، فإنّ التهرب الضريبي يلحق الضرر بالخزينة العمومية وكذا بالاقتصاد الوطني ككل، وليس المكلف بالضريبة وحده من يبحث عن أسباب وأساليب للتهرب عن دفع الضرائب والرسوم أو تخفيض قيمتها المستحقة، فهناك بالمقابل باحثين عن الاستغلال المالي للوظيفة العمومية، إذ غالباً ما يتواطأ في هذا السلوك الفاسد بعض المسئولين العموميين في السلطة الجبائية من خلال منح إعفاءات ضريبية أو تخفيض مبالغ الضرائب والرسوم المستحقة على نشاطات الأعمال وغيرها، وكذلك تخفيض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها عن طريق إعطاء استثناءات معينة، أو التلاعب بالقوانين واستغلال ما فيها من ثغرات واستثناءات، إضافة إلى تغيير مواصفات بعض السلع المستوردة أو المصدرة في المستندات الدالة على ذلك، لتخفيض الضرائب والرسوم الواجب دفعها إلى الخزينة العامة، وكل ذلك يتم بقيام المكلفين بمساهمة من بعض الموظفين العموميين والمسئولين بتسهيل عمليات التهرب الضريبي مقابل إغرائهم بمبالغ مالية في شكل رشاوي أو عمولات أو هدايا أو نحو ذلك، أو استغلالا لعلاقات القرابة والمحاباة والمحسوبية وغيرها (عامر، 2011، صفحة 216) ، وهناك دوافع كثيرة لأصحاب السلطة العمومية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ولعلّ الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون والتي لا تسمح لهم بتلبية متطلبات الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم، فضلا عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع، وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ممّا يشعرهم بالغبن، وهم يحاولون من خلال التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في مداخلهم، لكن ورغم ذلك فإنّ هذه الدوافع لا يمكن أن تقبل وتبرر مثل هذه السلوكيات والممارسات غير المشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو الاثنين معاً.

4.4.دور الرقمنة في محاربة مظاهر الفساد في الإدارة الضريبية:

لا يقتصر دور الإدارة الإلكترونية (الرقمنة) على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم الخدمات العمومية فقط، بل وإنما إعادة هيكلة الأنشطة والعمليات والإجراءات بهدف تحقيق الإصلاح الإداري، وبحكم أنّ أغلب مظاهر الفساد تنشأ من خلال الاحتكاك والمقابلة المباشرة بين الموظف العمومي وطالبي الخدمات العمومية لجأت بعض الدول إلى اعتماد تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تقديم خدماتها للمواطنين وأصحاب المصالح حيث يتم إنجاز المعاملات دون ضرورة لوجود المستفيد من الخدمة في المؤسسة أو الجهاز الحكومي، وبالتالي يتم القضاء على كل مظاهر الفساد الناتجة عن احتكاك الموظفين بالمواطنين وأصحاب المصالح ورجال الأعمال، ومن خلال الإدارة الإلكترونية يتم الحد من تقديم الرشاوي والحد من البيروقراطية والحد كذلك من استغلال السلطة والنفوذ والتعسف ومن طوابير الانتظار

ومن المحاباة والمحسوبية والواسطة والتزوير وغيرها من المظاهر الفاسدة، كما أنّ الحماية التي تتمتع بها عمليات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية تحد كذلك من الظواهر والممارسات الفاسدة، وفي مجال الضرائب تسهم الإدارة الإلكترونية بما فيها نظم الدفع الإلكتروني في تخفيض تكلفة تحصيل الضرائب كما توسع القاعدة الضريبية، وذلك من خلال تطوير آليات التعرف على هوية دافعي الضرائب ومراقبتهم من خلال **رقم التعريف الجبائي NIF**، كما أنّ إقرار العمل بالفاتورة الإلكترونية يسمح لإدارة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين مختلف الشركات والأعوان الاقتصادية، وذلك من خلال تبادل بينات جميع الفواتير لحظيا بصيغة رقمية، ممّا يسهم في التحسين المستمر والتحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية، وهذا ما يتيح كذلك التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ووجهتها ومحتوياتها شكليا وموضوعيا، وهذا ما قد يسهم في الحد من مختلف مظاهر التهرب الضريبي ويساعد على تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية، بالإضافة إلى كل هذا فإنّ رقمنة خدمات الإدارة الجبائية سمح بتوحيد طريقة تقديمها وقلّل من تدخل العنصر البشري فيها، وبالتالي تقليل فرص إساءة أو إستغلال السلطة وما قد يتبعها من أوجه مختلفة لمظاهر الفساد الإداري والمالي، وهنا يمكن إعتبار رقمنة الإدارة الجبائية كإستراتيجية وقائية تهدف إلى منع حدوث مختلف الممارسات الفاسدة في الإدارة الجبائية من الأساس، كما أنّ رقمنة عمليات وإجراءات الإدارة الضريبية تسهل لاحقا أساليب التحري والتعقب ممّا يحقق الشفافية والمساءلة ويسهل كشف المخالفين ومعاقبتهم، وبالتالي تعتبر الرقمنة في الإدارة الضريبية داعما إضافيا للرقابة على المال العام وعلى حياد ونزاهة موظفي الإدارة الجبائية.

5. خاتمة:

عملت السلطات العليا في الجزائر على السير في نهج الرقمنة والإدارة الإلكترونية لما لها من إنعكاسات إيجابية في خدمة المواطنين وأصحاب المصالح، وخاصة فيما يتعلق بسرعة الإنجاز وتبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف وتحسين الشفافية والقضاء على العديد من مظاهر التخلف والفساد، وتلعب الإدارة الإلكترونية في قطاع الضرائب دورا هاما في توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإمتثال والتحصيل الضريبي، ومن خلالها أصبح بإمكان السلطات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الإستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونيا.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج نورد أهماه في النقاط التالية:

- تخلق الإدارة الإلكترونية نوعا من الإطمئنان لدى المواطنين وأصحاب المصالح في تعاملهم مع الإدارة،
- تساهم الإدارة الإلكترونية في محاربة العديد من المظاهر والممارسات الفاسدة التي تشيع في أجهزة ومؤسسات القطاع العام،
- عملت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات الحديثة من أجل رقمنة الإدارة الضريبية،
- تركز رقمنة الإدارة الضريبية على تحسين العلاقة بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة وهذا ما يسمح بزيادة التحصيل الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي،
- توفر تطبيقات الإدارة الإلكترونية في قطاع الضرائب العديد من المزايا للإدارة الضريبية وللمكلفين بالضريبة،
- تشهد الإدارة الضريبية العديد من أوجه ومظاهر الفساد التي تشيع وتنتشر فيها، غير أنّ المظهر الأكثر شيوعا في هذا القطاع هو التهرب الضريبي،
- تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية كإستراتيجية وقائية تهدف إلى منع حدوث مختلف الممارسات الفاسدة في الإدارة الجبائية من الأساس.

توصيات الدراسة: خلصت الدراسة إلى جملة من المقترحات والتوصيات التي نوردها في النقاط التالية:

- وجوب توفير المتطلبات المادية للإدارة الإلكترونية الضريبية من أجهزة وربط بالأنترنت وغيرها،

- ضرورة تكوين موظفي الإدارة الضريبية لتعزيز قدراتهم في مسايرة المتطلبات التقنية للإدارة الإلكترونية،
- ضرورة تعميم العمل بالإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات العمومية لتعزيز الحصار على المفسدين وتجفيف منابع الفساد،
- ضرورة فرض وتعميم الدفع الإلكتروني على نطاق واسع لتسهيل عملية متابعة جميع التعاملات التجارية بين مختلف الشركات والأعوان الاقتصادية،
- ضرورة ربط إدارة الضرائب بمنصات رقمية مع مختلف الإدارات الإقتصادية كإدارة الجمارك، صناديق التأمينات، السجل التجاري، البنوك وغيرها
- ضرورة توعية ونشر الثقافة والمعرفة الإلكترونية لدى المكلفين بالضريبة.

6. قائمة المراجع:

1-أحمد وشان، و بن علي بلعزوز. (2017). الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية؛ جامعة الشلف، الجزائر ،المجلد 09 العدد* (01)، ص- ص 70-71.

3-بشير بركان. (2023). الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية – دراسة حالة مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية خنشلة. *مجلة أبحاث؛ جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد 08* العدد (01)، ص :648.

4-خالد قاشي، منير لواح، و حسيبة جبلي. (2013). استراتيجية الجزائر الإلكترونية2013، فجوة التظرية والتطبيق. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2 ،المجلد 02 العدد* (02)، ص- ص: 83-84.

5-رمزي حموش، و سامية بوضياف. (2021). فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية من وجهة نظر موظفي الإدارة الجبائية. *مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،المجلد 05* العدد(01)،ص: 208.

5-سميرة عطيوي، و نادية عيساوي. (2017). الإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر ،العدد 14-2017*،ص-ص 274-275.

6-عاشور أحمد عامر. (2011). *الفساد الإداري في القطاع العام، مفهومه وأنواعه وأسبابه ونتائجه – نحو استراتيجية لمكافحة الفساد*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

7-علاء فرحات طالب، و علي الحسين حميدي العامري. (2011). *استراتيجيات محاربة الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي-*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

8-علي سايح جبور. (2017). الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتندوف،المجلد 01* االعدد (01)، ص:10.

9-علي شتا السيد. (1999). *الفساد الإداري ومجتمع المستقبل*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

10-محمد قوادري. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ،المجلد 06* العدد (02)،ص – ص: 240-242.

11-محمود عبد الفضيل. (1999). الفساد وتدعياته في الوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 22* (243)، 05.

12-نعيم ابراهيم الظاهر. (2013). *إدارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة*. عمان، الأردن: دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع
.

13-نوال قادةبن عبد الله، و محمد بن حمو. (2022). تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة الفكر المتوسطي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر ،المجلد 11* العدد (02)، ص: 586.

14-يزيد تقرارت، حنان سلاوتي، و ريمة بصري. (2020). مبررات الإنتقال إلى تطبيق نظام الإدرة الإلكترونية في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية. *مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر ، المجلد 07* ، العدد (02)، ص: 87.

15-Barilari, A. (1992). *Lexique Fiscale.* Paris: Dalloz.
16-Margairaz, A. (1991). *La Fraude Fiscale et ses succédanés, comment on échappe à l'impot.* Paris: Livres Economie et entreprise.